أزمة الديمقراطية فى روسيا البوتينية

د .أحمد سيد حسين

باحث فى العلوم السياسية

تسلم الرئيس الروسى (فلاديمير بوتين) السلطة بالإنابة من سلفه (يلتسين) فى أواخر ديسمبر 1999 ورسميا فى مارس 2000، وقد عانت روسيا انهياراً تاماً، بالإضافة إلى مشكلات انفصالية دموية، وعلاقات خارجية غير مستقرة. فقد ورث بوتين سلطة مركزية هشة، وسياسة خارجية متناقضة، واقتصاداً منهاراً، مما وضع روسيا على مفترق طرق، إما النهوض أو استمرار الانهيار. إلا أن بوتين كان واعياً لخطورة المرحلة، وبخبرته السياسية والاستخباراتية تمكن بعد تربعه على سدة الرئاسة من النهوض بروسيا محققاً تطوراً اقتصادياً كبيراً، واستقراراً سياسياً، تمكن بفضلهما من النهوض بالأوضاع الداخلية وتعزيز دور روسيا على الساحة الدولية.

فعلى الصعيد الداخلى، أدار بوتين باقتدار صراعاً مع مراكز القوى و"حيتان" المال، وتمكن من إعادة السيطرة على الثروات الطبيعية التى سُرق معظمها فى عهد (يلتسين)، وشيد نظاماً مركزياً لاستعادة سيطرة الدولة على الأقاليم والجمهوريات الروسية. كما تمكن من تحقيق تحسن اقتصادى مثير، حيث سجل فى المتوسط 7% معدل نمو اقتصادى سنوى، وجعل روسيا واحدة من أكبر عشرة اقتصادات فى العالم، فقد أخذت معدلات البطالة فى التضاؤل من 13% عام 1999 إلى 11% عام 2007، وبحلول نهاية عام 2013 وصلت إلى 8، 2%. كما انخفضت معدلات الفقر من 40% من إجمالى عدد السكان عام 1999 لتصل عام 2013 إلى 10.2%. كذلك حقق الميزان التجارى لروسيا الاتحادية فائضاً متزايداً منذ عام 1999، وحتى عام 2013 بلغ قرابة 6 أضعاف. كما سددت روسيا كل ديون فترة الاتحاد السوفيتى، وأصبح لديها ثالث أكبر احتياطى نقدى فى العالم بما فى ذلك الذهب بـ812.1 مليار دولار، وتحسنت الأوضاع المعيشية، وانخفض معدل التضخم انخفاضا شديدا، إذ بلغت نسبته 86% عام 1999، ليصل فى عام 2008 إلى 20.6%. وبنهاية 2013 سجل 4.3%. كل هذا ساهم فى الحد من هجرة العقول، ناهيك عن تفعيل الهجرة العكسية من الخارج، هذا فضلاً عن الطفرة التى حدثت فى المؤسسات والقدرات العسكرية، والتى أعادت روسيا إلى مكانتها كإحدى أكبر الدول المصدرة للسلاح، وأصبح لديها قدرات عسكرية وأسلحة تفوق - فى بعض الأحيان - قدرات الولايات المتحدة. (1)

وقد ثار جدال واسع منذ تولى بوتين السلطة حول مستقبل النظام السياسى فى روسيا. فبينما رأى البعض أن الإجراءات التى اتخذها أدت إلى إضعاف الرقابة على القوى الرئاسية والتخلص من مصادر المعارضة السياسية والاقتصادية، يرى آخرون أن العديد من سياسات بوتين لم تكن فى الواقع غير ديمقراطية، وإنما كانت تهدف إلى استعادة النظام والاستقرار اللازمين لتصويب أخطاء التسعينيات. بينما يذهب اتجاه ثالث إلى أن ما مر به الشعب الروسى خلال العقود الأخيرة قد أدى إلى تراجع الديمقراطية ضمن أولويات قطاعات شعبية واسعة.



أولاً وضع الديمقراطية فى الرؤية البوتينية:

عند تسلم بوتين مقاليد الحكم فى مطلع الألفية كان مهتماً بالدرجة الأولى - بإعادة "الأمل" إلى الشعب الروسى وتحقيق التقدم الاقتصادى، وتحديث روسيا لمواكبة القرن الحادى والعشرين. وقد رأى أن هذه المهمات لا يمكن تحقيقها دون تقوية سلطات الحكومة المركزية، فضلاً عن الحاجة إلى "يد قوية" من أجل تحقيق رغبة المواطن الروسى الذى يتوق إلى السلام والاستقرار والرفاه الاقتصادى. وهو ما برز جلياً فى برامج بوتين الانتخابية. فقد تبنى بوتين مجموعة من السياسات لإعادة بناء هيكل الدولة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وعسكريًا، ولإعادة تشكيل هوية الدولة الروسية ومكانتها على الساحة الدولية. ولقد كانت بعض هذه السياسات محل جدل بين مؤيد ومعارض خاصة المتعلقة بالنواحى الديمقراطية منها فى تحديد مردودها الإيجابى أو السلبى على الدولة. ومن أهم القضايا الديمقراطية محل الجدل:

- النظام السياسى:

تقوم قناعة بوتين على أنه "بقدر ما تكون الدولة قوية، يكون شعبها حراً". كان بوتين يعزز أدوات السلطة بدأب ملحوظ ومستمر، مما جعل منتقديه الغربيين يؤكدون عودة الديكتاتورية الستالينية إلى روسيا، لكنه كان يجيب بأن النظام الشيوعى السابق لا يمكنه التحوّل بين ليلة وضحاها إلى ديمقراطية غربية، والعمل فى أجواء السوق الحرة من دون استعادة هيبة الدولة. وقد ثار جدل واسع منذ تولى بوتين السلطة حول مستقبل النظام السياسى فى روسيا، فبينما رأى البعض أن الإجراءات التى اتخذها بوتين بنت نظاماً سياسياً هيراركياً أدى إلى إضعاف الرقابة على القوى الرئاسية، والتخلص من مصادر المعارضة السياسية والاقتصادية، (2) يرى البعض الآخر أن العديد من السياسات التى اتبعها بوتين لم تكن فى الواقع غير ديمقراطية، وإنما كانت تهدف إلى استعادة النظام والاستقرار اللازمين لتصويب أخطاء التسعينيات، وأن بوتين قد نجح فى وقف انهيار الدولة، وأعاد للاقتصاد الروسى عافيته، واستعاد الهيبة الدولية لموسكو (3).

- النخبة:

فى البداية حظى بوتين بدعم الأوليجاركيين وحكام الأقاليم باعتباره مدافعاً عن الوضع القائم المستفيدين منه، لكن سرعان ما تلاشى ذلك، حيث شن هجومًا مباشراً عليهم، وعزل وصادر أموال العديد منهم، وكانت الدلالة المباشرة لذلك هى محاولته فرض القانون، وأن النخب الاقتصادية لم تعد بعيدة عن أن تنالها يد الإصلاح والتغيير. ويمكن القول إن المحصلة النهائية تمثلت فى تعامل بوتين الانتقائى مع الأوليجاركيين، إلا أن الفارق تمثل فى أن الطبقة الحاكمة فى عهد يلتسين كانت تنقل أموالها للخارج، فى حين بدأت الطبقة الجديدة استثمار أموالها فى الإنتاج. (4)

وحول اعتماد بوتين على تعيين السيلوفيك - النخبة المحيطة به من وكالات الأمن القومى - فى المناصب العليا، يجادل عدد من الباحثين أن ذلك أدى لدعم السلطة فى عهد بوتين، ويرجعون ذلك لعملية التنشئة الداخلية للهياكل الأمنية التى تتميز بالصرامة والنظام والانضباط. (5) وبشكل عام عندما تولى بوتين السلطة، لم تكن هناك قنوات مؤسسية متاحة



لتجنيد النخبة، وكان النظام السياسى مشخصناً بدرجة كبيرة، مما دفع لاختيار ممثلى النخبة من هياكل القوة، وتتضمن أفرادا يكرسون حياتهم لخدمة الرئيس، ويأتون من نفس مؤسسات ومجتمعات الرئيس. (6)

- النظام الفيدرالى:

مع تولى بوتين السلطة استعاد عامودية السلطة، وأعاد تعريف أساس العلاقات بين المركز والأطراف، فقد قام بوتين بتصميم عدة معايير تضمنت إنشاء آلية فاعلة للسيطرة المركزية فى المقاطعات، إذ قسم روسيا لسبع مقاطعات إدارية فيدرالية تتماثل مع حدود الأقاليم العسكرية. وفرض التشريعات الفيدرالية بأسلوب موحد فى كل رقعة من أراضى الاتحاد الفيدرالى (7). وعين ممثلًا رئاسيًا ذا مكانة رفيعة وقوة هائلة على رأس كل مقاطعة (8).

وقد تم انتقاد بوتين بسبب الإصلاحات الفيدرالية التى قام بها، والتى تم النظر إليها كزيادة مفرطة فى تركيز السلطة وتقويض الديموقراطية الفيدرالية، فى حين اعتبرها آخرون سياسات ناجحة أدت إلى تحقيق التماسك داخل اافيدرالية الروسية التى كانت مهددة خلال عهد يلتسين، وهو الأمر الذى كانت روسيا فى أشد الحاجة إليه من أجل تحقيق الاستقرار، ومن ثم ضمان نجاح عملية إعادة البناء (9).

- العلاقات بين السلطات:

نجح بوتين فى السيطرة علىالبرلمان الروسى (الدوما) الدوما، وذلك من خلال الانتصارات المتتالية التى حققها حزب روسيا الموحدة المؤيد للكرملين فى الانتخابات التشريعية، مما جعل البرلمان أكثر خضوعا لمبادرات السلطة التنفيذية. كما أن سلطات بوتين التى تسمح له بفصل الحكام المنتخبين وحل المجالس التشريعية الإقليمية تشكل عائقاً فى طريق ترسيخ الديمقراطية، كما أنها تحد من مشاركة المواطنين فى الإدارة التمثيلية للحكومة. (10) فضلا عن أن إعادة النظر فى مختلف القوانين أدى فى بعض الحالات لإعادة النظر فى التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية لدعم المراجعة القضائية للقوانين المحلية والفيدرالية والدساتير، والتى أسهمت فى دفع قوى المجتمع المدنى داخل الأقاليم للمطالبة بتنفيذ القانون الفيدرالى فى مواجهة سلطة الأقاليم والقوانين الإقليمية العنصرية والقمعية التى تتحدى القانون الفيدرالى. كما رأى البعض أن إعادة تشكيل المجلس الفيدرالى كان ضرورياً لتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، لذلك ينبغى النظر إلى الآثار الإيجابية لهذه الإصلاحات وما تساهم به فى جعل السياسات منسجمة، ومن ثم البعد عن التطبيقات المناقضة (11).

- الأحزاب:

أدخل بوتين مجموعة من الإصلاحات على النظام الحزبى، وقانون الأحزاب السياسية، والقانون الانتخابى. وبتقييم الإصلاحات التى أدخلها بوتين على القانون الانتخابى، فعلى المستوى النظرى لا يوجد دليل على أنها تعتبر خطوة ضد المعارضة، وإنما لتعزيز النظام الحزبى عن طريق تقليص عدد الأحزاب فى الدوما للحد من إهدار الأصوات، كما يساعد على



نمو الأحزاب وتطورها خارج موسكو، وبالفعل كانت الانتخابات فى عهد بوتين أكثر تمثيلاً. أما على مستوى الممارسة فلا يزال حزب روسيا الموحدة هو المسيطر على المشهد السياسى، وهو ما ينتقده البعض (12).

- الإعلام:

يرى البعض أنه مع تولى بوتين الحكم بدأت حملة لترويض الإعلام من خلال الحملة ضد مجموعة "ميديا موست" (13)، وأنه خلال حكمه اغتيل 13 صحفيًا بيد قاتلين مأجورين. وعلى الرغم من عدم توافر أدلة على تورط الدولة فى هذه الأحداث، إلا أنها ظلت متهمة لعدم تحقيقها تقدماً فى معرفة الجناة، ولتسامحها مع الظروف التى أدت لمقتلهم (14). ويرى آخرون أن الانتقادات التى وجهت للرئيس بعد غرق الغواصة كورسك، وإطلاق سراح (جوسينسكى) بعد 8 ساعات من اعتقاله بسبب الضغط الإعلامى لمن الأدلة الدامغة على نفوذ وحرية الإعلام، فضلاً عن تعدد وسائل الإعلام وتنوعها (15).

- الاجتماعات والمظاهرات والمسيرات والإضرابات:

فى 26 أبريل 2004 تم التوقيع على مشروع قانون يضع قيوداً على المظاهرات العامة، ثم أصبح قانوناً بعد تنقيح مجلس الدوما مشروع القانون الأصلى بناء على طلب الرئيس. ومضمون هذا القانون يقضى بمنع المظاهرات العامة بالقرب من الطرق الرئيسية والمبانى العامة والسفارات والمنظمات الدولية والمنشآت الصناعية، وفى حين يعتبر البعض أن هذا القانون بمثابة قيد على حرية التعبير عن الآراء السياسية، يرى آخرون أنه ضرورى لضمان النظام العام (16).

- المجتمع المدنى:

شهدت روسيا تزايداً فى أعداد المنظمات غير الحكومية، حيث خصصت الدولة موارد ضخمة لخلق منظمات غير حكومية. (17) وفى ذات الوقت حكم أمران مهمان المجتمع المدنى فى عهد بوتين، أولا أزمة التسجيل، فسابقاً كان يكفى أن تعقد المنظمات غير الحكومية اجتماعا تأسيسياً لتعتبر منشأة، ولم يكن هناك داع للتسجيل. (18) أما الثانية فتتمثل فى وضع قانون "تنظيم التمويل الأجنبى للمنظمات غير الحكومية" يجرم حصولها على تمويل خارجى، والذى جاء بعدما صرح مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية فيليب جوردن - علانية - فى مارس 2012 أن الولايات المتحدة أنفقت ما يزيد عن 200 مليون دولار فى روسيا منذ العام 2009 "لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدنى"، وأن البيت الأبيض طلب من الكونجرس الموافقة على تمويل إضافى بقيمة 50 مليون دولار.وأشار بوتين إلى أن هذا القانون يهدف للحيلولة دون تدخل الأجهزة والدول الأجنبية فى الشئون الروسية، وإلى توفير أجواء الشفافية فى مجال مصادر تمويل هذه المنظمات. (19)



ثانياً موقع الديمقراطية ضمن أولويات الشعب الروسى:

وفقاً لدراسة أعدتها جامعة متشاجن الأمريكية حول القيم على المستوى الدولى، توصلت إلى أن دعم الروس للديمقراطية فى المتوسط الطبيعى، إلا أن خبرة التحول خلال التسعينيات لم تجعل الديمقراطية ضمن أولوياتهم، وأصبحوا أكثر استعداداً للتضحية بها فى سبيل النظام والاستقرار. (20) وكانت معظم المشاعر المحافظة فى المجتمع الروسى فى عهد بوتين فى جوهرها ردة فعل على ما ساد فى ظل إدارة يلتسين من فوضى وتردٍ، وفساد، وانحلال الطبقة السياسية التى وصلت إلى السلطة تحت شعارات الديمقراطية، ولا يستبعد على مجتمع يرد هذه الظواهر بأن ينتهج نفس السلوك (21).

ومن خلال السياسات التى مكنت بوتين من إعادة بناء روسيا، يمكن القول إن بوصوله إلى الكرملين رسميا فى مارس عام 2000 لم يحظ الحديث عن الديمقراطية باهتمام كبير داخل برنامجه الانتخابى وإن كانت قد بدأت تجد موقعاً مميزاً فى البرامج الانتخابية منذ عام 2008 - وكانت أولويته إعادة بناء هياكل الدولة ومؤسساتها السياسية لمواجهة الجريمة المنظمة، وعصابات المافيا، والإرهاب، وحالة الانهيار الاقتصادى والارتباك الثقافى والاجتماعى حول الهوية الروسية التى خلفتها حالة التصدع التى مرت بها روسيا فى العقود الأخيرة. ويمكن اعتبار الانتخابات الرئاسية خير دليل على موقف الشعب الروسى من تلك التوجهات البوتينية. فقد فاز بوتين بالرئاسة عام 2000 بتأييد نحو 52.94% من الناخبين (22)، وبانتهاء ولايته الأولى حقق زيادة ملحوظة فى هامش انتصاراته عندما فاز فى الجولة الأولى أيضا فى انتخابات 2004 بـ71.2% من الأصوات (23). ويعتبر حصوله فى أقاليم شمال القوقاز على أعلى نسبة تأييد له دلالة خاصة - فهى المنطقة التى حارب فيها بوتين "الجماعات الإرهابية" فى الشيشان - وهو ما يمكن اعتباره رضاء عن سياسة بوتين التى انتهجها فى التعامل مع قضية الشيشان. ومع انتهاء ولايته الثانية عام 2008، برزت العديد من الأصوات التى تطالب بتعديل الدستور من أجل أن يحصل بوتين على فترة رئاسة ثالثة نظرا لما لمسه المواطنون من تحسن فى حياتهم ومعيشتهم خلال ولايتيه من 2000 - 2008، إلا أنه على الطرف الآخر تخوفت مجموعات أخرى من هذه الخطوة باعتبارها انتهاكاً صريحاً للديمقراطية، وعودة إلى فكرة شخصنة السلطة. وقد أنهى بوتين هذا الشك بأنه لا يعتزم تغيير الدستور. وقبل انتهاء ولايته أيد علانية (ديميترى ميدفيديف) لخلافته. (24) وبعد هذا التصريح أعلن (ميدفيديف) أنه سيدعو بوتين ليصبح رئيسا للوزراء، وهى الخطوة التى وصفها العديد من المراقبين بالصفقة التى من شأنها أن تبقى سيطرة بوتين على مقاليد الحكم فى عملية شكلية لتغيير الأسماء والمناصب (25).

عقدت الانتخابات الرئاسية عام 2008، وحسمها (مدفيديف) من الجولة الأولى لصالحه، وحصل على 70، 3% من الأصوات. (26) ويعتبر الكثيرون أن نتيجة هذه الانتخابات ما هى إلا انعكاس للرمزية التى اكتسبتها شخصية بوتين على مدى فترتى ولايته.

وبعد انتهاء ولاية مدفيديف الرئاسية عام 2012 استعد (فلاديمير بوتين) للعودة إلى الكرملين ليحكم روسيا لولاية ثالثة تستمر هذه المرة لست سنوات. وقد خسر بوتين نسبة من أصوات المؤيدين، مقارنة بنتائج انتخابات 2004، إذ حصل فى



2012 على 63.6%. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى رغبة الشعب الروسى فى تغيير الوجوه الحاكمة، خاصة، أنه بعد 12 عاماً فى الألفية الجديدة تغير هيكل الناخبين، وأصبح غالبيتهم من الشباب الذين لم يعاصروا تفكك الاتحاد السوفيتى، ولم يعوا انهيارات التسعينيات مثل كبار السن الذين يقارنون بين الماضى والحاضر.فأولويات شباب عصر الإنترنت والتواصل الاجتماعى تختلف كثيراً عن الأجيال السابقة. كما أدت آلية تبادل الأدوار السياسية بين كل من بوتين و(ميدفيديف) إلى حالة من السخط والاحتجاجات. إلا أن الأخيرة التى خرجت للتنديد بترشيح بوتين لم تكن ضد شخصه أو تعبيراً عن رفض سياساته، فحتى معارضيه يقرون بحجم الإنجازات التى حققها بوتين على أرض الواقع، وإنما قامت الاحتجاجات تعبيراً عن رفض تلك الآلية فى الوصول لكرسى الرئاسة، والرغبة فى تجديد الدماء والأفكار فى الكرملين.

خلاصة القول، تمثل روسيا نظاماً سياسياً هيراركياً، يركز قدراً كبيراً من السلطة فى يد رأس الدولة، وتكتسب قيم وأفكار وشخصية من يتولى هذا المنصب أهمية خاصة، وهو ما يعود إلى طبيعة الشعب الذى يتسم بتقدير شخصية الزعيم أو "الرجل الكبير" Big Man إذا جاز التعبير، وهو ما يمهد إلى وصول شخص قوى للسلطة، ويجعل الناس يعلقون آمالهم عليه.

وعلى الجانب الآخر، استطاع بوتين قراءة مجتمعه، ووعى أن إعادة بناء روسيا، كدولة قومية عصرية، تعد مهمة صعبة وجسيمة. والآن أصبح بوتين يناضل للتكيف مع روسيا الأكثر ثراءً والأكثر نضجًا سياسيًا، والتى ساعد فى بنائها. وعلى الرغم من اتفاق واختلاف البعض مع منهج بوتين، إلا أن الجميع يقر بأنه حقق هدفه الأساسى، وهو بناء دولة قوية مستقرة فى فترة تحول حافلة بالمصاعب، وحفز نهوضها السياسى والاقتصادى، فتمكنت من التغلب على ظاهرة التحلل لتندفع نحو التطور، وتعيد الثقة فى المستقبل لرعاياها. ويبقى التحدى الأساسى أمامه هو الإبقاء على استقرار هذه الدولة، وإدخال إصلاحات على نظامها لتصبح أكثر حرية وديمقراطية. فنظام روسيا السياسى ليس مثالياً، وأمامه طريق طويل نحو تحقيقديمقراطية متطورة، كما يقر بذلك العارفون بشئون الكرملين أنفسهم.

المراجع:

(1) كافة الأرقام والنسب الواردة جاءت من البيانات الواردة فى التقارير السنوية لخدمة إحصاءات روسيا الاتحادية، متاحة على:

"http://www.gks.ru - wps - wcm - connect - rosstat_main - rosstat - ru - statistics - publications - catalog - doc_1135075100641" http://www.gks.ru - wps - wcm - connect - rosstat_main - rosstat - ru - statistics - publications - catalog - doc_1135075100641

(2) Archie Brown and Lilia Shevtsova (eds.) ; Gorbachev ،Yeltsin & Putin: Political Leadership in Russia's Transition. Carnegie Endowment for International Peace ،Washongton DC ،2001 ،P.1.



(3) Policy IV Country Report 2010: Russia ،Available at: www.systemicpeace.org - polity - Russia2010.pdf .

(4) أماني عبداللطيف، التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية (1991 - 2008). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011. ص 93.

(5) Bettina Renz ،The Silovik in Russian Politiclal Strategy or a Product of the System? ،Russian analytical digest ،07 - 17 ،20 March 2007 ،P.3

(6) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين. ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 22.

(7) C. Ross ،Putin's Federal Reforms and the Consolidation of Federalism in Russia: One Step Forward ،Two Steps Back.communist and Post - Communist Studies ،Vol. 36 ،2003: "http://www.academia.edu - 938831 - The_siloviki_in_Russian_politics_political_strategy_or_a_product_of_the_system" http://www.academia.edu - 938831 - The_siloviki_in_Russian_politics_political_strategy_or_a_product _of_the_system ،P.32.

(8) Sam Stone ،Over - Managed Democracy: Evaluating Vladimir Putin's Presidency. Stanford University: Center on Democracy ،Development and the Rule of Law ،No.113 ،May 2009: "http://cddrl.stanford.edu - publications - overmanaged_democracy_evaluating_vladimir_putins_presidency" http://cddrl.stanford.edu - publications - overmanaged_democracy_evaluating_vladimir_putins_presidency

(9) Eugene Huskey ،Overcoming the Yeltsin Legacy: Vladimir Pultin and Political Reform. In: Brown ،Archie (ed.) ; Contemporary Russian Politics: A Reader ،Oxford University Press ،USA ، 2001 ،p.92.

(10) Gordon Hahn ،Long Arm of Putin's Reform Reaching Russia's Regions. The Russian Journal ، June 14 - 20 ،Moscow ،2002 ،P12.

(11) Ibid. P 12 .

(12) Yevgeny Volk ،Who's Who in Russia's Parliamentary Elections ،No.1706 ،The Heritage Foundation ،20 - 11 - 2007 "http://www.heritage.org - research - reports - 2007 - 11 - whos - who - in - russias - parliamentary - elections" http://www.heritage.org - research - reports - 2007 - 11 - whos - who - in - russias - parliamentary - elections



(13) Country Report on Human Rights Practice 2007 ،Bureau of Democracy ،Human Rights and Labor ،March 11 ،2008: "http://www.state.gov - g - drl - rls - hrrpt - 2007 - 100581 - htm" http://www.state.gov - g - drl - rls - hrrpt - 2007 - 100581 - htm

(14) Karen Waples ،The Upcoming Russian Elections: Is Democracy Dead? The College Board ، 2008. Available at: "http://apcentral.collegeboard.com - apc - public - repository - AP_CurricModCompGov.pdf" http://apcentral.collegeboard.com - apc - public - repository - AP_CurricModCompGov.pdf.

(15) نورهان الشيخ، إشكاليات التحول الديمقراطى فى روسيا، فى: مصطفى كامل السيد (محرر)، شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. قضايا التنمية، العدد 30، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 203.

(16) أمانى عبداللطيف، مرجع سابق. ص 244

(17) Sam Stone ،Op - Cit.

(18) Andrew C. Kuchins ،Russia Democracy and Civil Society: back to the future ،Testimony Prepared for U.S.commission on Security and Cooperation in Europe "Human Rights ،Civil Society ،and Democratic Governance in Russia: Current Situation and Prospects for the Future" February 8 ،2006: "http://www.carnegieendowment.org - files - helcommtestimony.pdf" www.carnegieendowment.org - files - helcommtestimony.pdf

(19) سامى عمارة، روسيا: مجلس الدوما يؤكد على ضرورة التشدد فى مراقبة مصادر تمويل منظمات المجتمع المدنى. جريدة الشرق الأوسط، 27 يناير 2006، العدد 9922، متاح على:

http://www.aawsat.com - details.asp?section=4&issueno=9922&article=345337

feature" http://www.aawsat.com - details.asp?section=4issueno=9922article=345337feature

Philip H. Gordon ،Remarks at Bipartisan Policy Center ،U.S. Department of State - Diplomacy in Action ،March 2012. http://www.state.gov - p - eur - rls - rm - 2012 - 185894.htm

(20) Andrew C.Kuchins ،Op - Cit.

(21) أمانى عبداللطيف، مرجع سابق. ص 225.

(22) Russia Federation: Presidential Election 26 March 2000. Final Report ،Elections Observation ، Office for Democratic Institutions and Human Rights ،OSCE ،Warsaw ،19 May 2000 ،p 33 .



(23) Russian Federation: Presidential Election 14 March 2004. Final Report ،Elections Observation ، Office for Democratic Institutions and Human Rights ،OSCE ،Warsaw ،2June ،2004 ،p 25 .

(24) Jim Nichol ،Russia's March 2008 Presidential Election: Outcomes and Implications. CRS: Report for Congress ،March 13 ،2008: "http://www.fpc.state.gov - documents - organization - 103693.pdf" http://www.fpc.state.gov - documents - organization - 103693.pdf

(25) نيرفانا شوقى، روسيا تغيير الأسماء واستمرار السياسات. مجلة الديمقراطية، السنة الثامنـة، العـدد 30، إبريـل2008، ص 148.

(26) المرجع السابق. ص 146.